

و هذا الرطل للنبي الثاني ان اسم الجنس اراد به ما يشتمل الدال على
 الحقيقة والدال على الفرد ومدنح كلامه ان اقتسام الاربعة
 اولها للحقيقة والثلاثة للفرد وهو احد احتمالات تاليفها ورحم
 السيد الصفوي ومدنح به التقا زافي ان اقتسام كماله التوحيح
 وغيره الاول التي للعهد الخارجي باقتسامه الثلاثة الذكر
 والعلم والحضور الثاني التي للجنس وختاما ايضا ثلاثية
 اقتسام التي للحقيقة وهي ما قصد بها الحقيقة من حيث هي
 والتي للعهد الذهني وهي ما قصد به الحقيقة في ضمن فرد
 مبهم والتي للاستراق وهي ما قصد به الحقيقة في
 ضمن جميع الافراد كما انما انظر في العلامة القويحية
 انها مومنة للحقيقة لا بسطر طيني لكن تقصد بدلالة
 القرينة تارة من حيث هي وتارة من حيث وجودها في ضمن
 فرد معين وتارة من حيث وجودها في ضمن فرد مبهم وتارة
 من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بشارية اي بجمالية
 من الاداة المتارة عقلية او المراد في بيانه اعادة بسبب
 هو الدارج اي حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا
 الاثباتي حيدرة بعض افراد حقيقة المرأة خصوصيات فيه
 من بعض افراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم الالداخلية
 على المقدرات نحو الانسان حيوان ناطق ومنه والاسلا تزوج
 انثى والانس الثياب في هذا لتعريف حقيقة مدفولها
 وهو هنا جمع واقلم ثلاث فلا بد في البحث من اقله كما يقول
 المشافعية بما عيان معني الجمع باق موال الجنسية وليس
 مسلول بها ومنهم من منى بواحدة اعتبارا بالجنسية

فول ما صدر على الصلح جازية
 على من سار واليه رجلا

عيا ذاني قوله دع او قوله على ضبطه بعضه بقوله البواحي بمعنى
 حسب وبعضه بياكسورة جازة وما محجة وهو الاقرب
 كما في المشواهد ودل على الثاني اي القول الثاني من قول المتك
 وهو ان المعرف للام فقط ان المعرف يتدرج بالكلية اي ولا
 يتدرج الا الحرف والا هادي واستدل على هذا الامتزاز ما بين
 ذكره في قوله الاثني ان الاله كان المناسب في الاستدلال
 عليه بها ان يقول الاثني ان العامل يتقطعه ولو لم يتدرج لما قطعه
 وان قولك رجل والرجل في ما عسى لا يعد ايضا ولو لم يتدرج لقام
 بنفسه فمعهد ايضا كنه اقام كونه ثنائيا مقام عدم
 الامتزاز لاستزامة عند المستدل عدم الامتزاز فافهم
 ولو انه عاين في اي ولو ثبت انه عاين في اي وان قولك
 عطف على ان العامل ولو انه ثنائي اي ولو ثبت انه ثنائي لقام
 بنفسه اي في حصر الابطا وفيه ان قيام ال بنفسها
 لا يقتضي ان ما عددها نكرة لانه معرفة على حال والنكرة
 والمعرفة مختلفان معنيهما فالابطا مدفوع والاستدلال
 ممنوع ومعني قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بانها
 تديم وصدجها وعلم التثني اي علامته يتخطىها والشي
 وكذا الاثني بلامه وان لا تقبل وهو عاين في اي فلا
 يقتضي التخطي الامتزاز المستلزم للاحادية كما يقوله
 صاحب القول الثاني وايضا في وتبطل الثاني من دليلي
 الامتزاز ايضا لانها التثنية لا تقوم بنفسه فلا يلزم من
 عدم القيام بنفسه الامتزاز المستلزم للاحادية كما
 يقول صاحب القول الثاني ولا الجنسية اي التي لثني الجنس

والا قرب عن سران ما
 قولهم مللت اللرم صلا
 بكر اللام الا في اي
 ا دخلت في اللرم
 انيم وشهد اللرم
 وهو لرم الحار والي
 والهاء على عائدة على
 السهم كما هو المشهور

وهنا